الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
مخبر السياحة، الإقليم و المؤسسات

مجلة مخبر السياحة ، الإقليم و المؤسسات

للدراسات و البحوث الأكاديمية

مجلة أكاديمية علمية دورية محكمة تصدر عن مخبر السياحة الإقليم و المؤسسات جامعة غرداية

ISSN:1112-7163

العدد 01 - ماي 2012

محتويات :

رأس المال الفكري كمدخل للتحول في الأداء

د.محمد مولود غزيل – مخبر السياحة، الإقليم و المؤسسات جامعة غرداية 11

الطاقة الشمسية: طاقة المستقبل في الجزائر

أ.بن رمضان أنيسة و أ.د.بلمقدم مصطفى جامعة تلمسان 26

دور المحيط المؤسساتي في ترسيخ حوكمة الشركات

أ.مناد علي و أ.د بونوة شعايب – جامعة تلمسان 38

سبل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية

أ.بوزيد سايح جامعة قاصدي مرباح ورقلة 53

فعالية الإبداع المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – رؤية مستقبلية

د.عجيلة محمد مخبر السياحة، الإقليم و المؤسسات جامعة غرداية 71

دور الإبداع في تحسين أداء المستشفيات الجزائرية

د. بوشعور رضية و أ. درقال أمينة– جامعة تلمسان 89

سياسة التحرير المالي في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة الجزائر)

أ.بوغرارة بومدين و أ. غربي ناصر صلاح الدين – جامعة تلمسان 104

السياسة السكنية في الجزائر: الواقع و الآفاق و التحديات.

أ.بدراوي شهيناز و أ. بن يحيى محمد.– جامعة تلمسان 123

أهمية تطبيقات الحكومة الالكترونية كأداة لرفع القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية

د.عبدوس عبد العزيز – جامعة بشار و د.غزيل محمد مولود – جامعة غرداية 144

أثر نظام معلومات الموارد البشريّة على أداء العاملين حالة مؤسّسة CHIALI

د. العربي عطية أ. رجم خالد 161

دور و أهمية التقنيات الحديثة في تنمية أداء رجل البيع للمؤسسة الاقتصادية المعاصرة

د. زروقي ابراهيم و د. ذياب زقاي – جامعة سعيدة 178

The determinants of taxation policy

Ishaq Hacini – Mascara University,and Khadra . B. Dahou University of Tlemcen 01

Facteurs entrant en jeu dans les achats impulsifs

Mme. BESSOUH Nadira Ecole Préparatoire S. E.G S. C–Tlemcen

et Pr .BENHABIB Abderrezak Directeur de laboratoire MECAS– Tlemcen 12

Les politiques de l'emploi en Algérie : Une évaluation des différents dispositifs de lutte contre le chômage (1990–2009)

BOURICHE Lahcene – Université Saida 28

Responsabilité Sociale des Entreprises : le concept brumeux

Dr. TAFER ZOHEIR ET DR. BELHADJ FARADJI –Université de Béchar 47

دول (02): متوسط معايير مؤشر النوعية المؤسساتية بالنسبة لدول MENA لسنوات 1996 .2009

المعايير / السنوات	1996	2000	2004	2009
مراقبة الرشوة	-0,22	-0,03	-0,07	0.47
دولة القانون	-0,01	0,17	-0,08	0.73
نوعية الضبط	-0,32	-0,26	-0,44	0.47
فعالية الحكومة	-0,09	0,02	-0,03	0.39
الاستقرار السياسي	-0,46	-0,03	-0,40	0.46
الأصوات و المساءلة	-0,81	-0,90	-1,07	0.37
مؤشرIQI	-0,32	-0,17	-0,35	0.48

Source: Daniel Kaufmann ;Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, The Worldwide Governance Indicators (WGI) project reports aggregate and individual governance indicators for 213 economies over the perio 1996–2009, for six dimensions of governance, World Bank Institute, 2009.

جدول (03): متوسط معايير مؤشر النوعية المؤسساتية بالنسبة للجزائر لسنوات 1996 إلى2009.

المعايير / السنوات	1996	2000	2004	2009
مراقبة الرشوة	-0,34	-0,62	-0,49	0.25
دولة القانون	-0,62	-0,8	-0,73	0.30
نوعية الضبط	-0,68	-0,76	-0,93	0.34
فعالية الحكومة	-0,77	-0,75	-0,46	0.34
الاستقرار السياسي	-2,78	-1,75	-1,42	0.42
الأصوات و المساءلة	-1,17	-1,31	-0,91	0.45
مؤشرIQI	-1,06	-1,00	-0,82	0.35

Source: Daniel Kaufmann ;Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, The Worldwide Governance Indicators (WGI) project reports aggregate and individual governance indicators for 213 economies over the perio 1996–2009, for six dimensions of governance, World Bank Institute, 2009.

سبل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية

أ. بوزيد سايح
sayahbouzid@yahoo.fr
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

مقدمة:

من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حماية البيئة وتشجيع إصلاح أنظمة دعم و بناء القدرات فيما يتصل بالتجارة في إطار النظام الدولي الحالي، مرهون بوضع برامج منسقة وفعالة ومحددة الهدف يستفاد فيها من الفرص الحالية والمستقبلية للوصول إلى الأسواق وتبحث في سياقها الصلة بين التجارة والبيئة والتنمية ؛ التي تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة والتي لا تتماشى مع التنمية المستدامة.

تعاني أغلب الدول العربية تخلفا على كل المستويات، ويرجع هذا بالخصوص إلى الأوضاع الصعبة التي تعيشها هذه الدول من جهة، والى طبيعة الأنظمة السياسية فيها من جهة أخرى، وهذا الوضع جعل التنمية في هذه الدول رهينة الصراعات السياسية، ورغم الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بقيت مؤشرات ضعيفة ومتباطئة بشكل كبير في أغلب هذه الدول.

أما في المنطقة العربية فإن الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة مازال دون الطموح ، فبالرغم من تأكيد قمة التنمية المستدامة على ضرورة قيام كافة الدول بإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة ينتهي إعدادها والبدء في تنفيذها في مطلع عام 2005، غير أننا نجد بأن أغلب الدول العربية لم تسعى إلى وضع مثل هذه الاستراتيجيات.

و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

وهكذا يتناول موضوع بحثنا إشكالية الآليات والسبل التي تعزز تطبيق أبعاد التنمية المستدامة بالدول العربية .

ولا: أصل وتطور مفهوم التنمية المستدامة.

فهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوماً حديثاً، حيث كان واقع ظهوره عما نتج من أنظمة الإنتاج، نماذج الإستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالمواد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، وما إستقر في بيات الإقتصاد من إهمال البيئة وعدم العقلانية في إستغلالها نجم عنه تكاليف باهضة للجيل حالي والأجيال المقبلة.

التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات العالمية:

ل الدخول في التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة يجب التطرق إلى نظرة تاريخية عن تطور هذا مفهوم عبر الزمن حتى وصل إلى ما هو عليه الآن حيث مر بعدة ملتقيات عالمية نذكر من همها:

-

❖ **1997 الجمعية العامة الأمم المتحدة:** عقدت كنقطة مراقبة على تطورات التي وصلت إليها طبيق توصيات أجندة التي تم نشرها في قمة ريو. و قد صادقت هذه القمة على التطبيق المتواصل جندة 21 دون اتخاذ أي قرارات جديدة.

❖ **1997 برتوكول كيوتو:** من 01 إلى 10 ديسمبر 1997 في مدينة كيوتو في اليابان. يعتبر تمر بيئي تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث شارك فيه 160 دولة. الهدف هو تخفيض إنبعاثات غازات المسببة لظاهرة الدفيئة أي زيادة درجة الحرارة في الكوكب. حيث تم إمضاء إتفاقية حول تغيرات المناخية سميت **بروتوكول كيوتو** التي تدعو فيها الدول الصناعية إلى تخفيض نسبة بعاثات الغازات المسببة لظاهرة الإنحباس الحراري بنسبة 5%، وذلك مقارنة بالإنبعاثات التي جلت سنة 1990 في فترة محددة بين 2008-2012 وكذلك فتح عملية التبادل بحقوق التلويث، نح شهادة تخفيض الإنبعاثات بالنسبة للدول المصنعة، وإعطاء ميكانيزمات تطور بدون تلويث نسبة للدول النامية.

❖ **قمة الألفية 07 سبتمبر 2000: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية:** أشارت قمة الألفية التي عقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2000 (والتي شارك فيها 191 دولة منها 147 ثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها) إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول

في الموارد البيئية. وتعهدت فيه الدول المشاركة بدعم السياسات التنموية و حماية البيئة و ذلك في البند الثالث و الرابع من الإتفاقية التي تم المصادق عليه والتي سميت **اعلان الأمم المتحدة للألفية**. ونسجل كذلك الأهداف الإجتماعية التي برزت في هذه القمة بقوة حيث تم تسطير أهداف للتنفيذ إلى غاية 2015[1].

2 تعريف التنمية المستدامة :

❖ **عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة** " بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة " وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية ، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو بضع سنوات قليلة ، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[2].

❖ **ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة** بأنها تلك «العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن

❖ **ثانيا: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.**

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن و ارتباط وثيق فيما بين أبعادها المختلفة ومبادئها من خلال تجسيد جملة من الخصائص والإجراءات والتي تعد من أهم المحاور الداعمة في تعزيز أهدافها الإستراتيجية.

1 -أبعاد التنمية المستدامة.

بالرغم من التعقيدات والتشابك لمفهوم التنمية المستدامة ،فهناك إجماع على أنها تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، والملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية أو الإجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

1 ـ 1 - الأبعاد الإقتصادية: بالنسبة للأبعاد الإقتصادية للتنمية المستدامة يستند العنصر أو البعد

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد البشرية بكفاءة وبصورة عادلة
ن حق الأجيال المستقبلية. وتعمل على معالجة العناصر التالية:

حصة إستهلاك الفرد من الموارد الطبيعية ؛

إيقاف تبديد الموارد مع المساواة في توزيعها ؛

تقليص تبعية البلدان النامية ومسؤولية الدول المتقدمة عن معالجة التلوث؛

الحد من التفاوت في المداخيل لدى البلدان الفقيرة وتقليص الإنفاق العسكري.

ؤ – **الأبعاد الإجتماعية** : يشير العنصر الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى
ض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء
د الأدنى من معايير الأمن، و إحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة،
ع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار. تتمثل في[3] :

تثبيت النمو الديمغرافي وأهمية توزيع السكان وضبط السلوك الإستهلاكي للأفراد والقضاء على
الفقر؛

تقليص حجم البطالة من خلال دعم الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛

الصحة والتعليم؛

أهمية دور المرأة؛

الأسلوب الديمقراطي في الحكم و تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم المشاركة الجماعية الفاعلة ؛

3 –**الأبعاد البيئية**[4]: لقد أكدت تقارير البنك الدولي على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في
مية، للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال
ستقبلية، وتحفيز الدول الأعضاء بإصدار التشريعا ت الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة
هتمام بدراسة علوم البيئة، وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من
لوم الاقتصادية سمي الاقتصاد البيئي،وتتمثل أهدافه في:

- المحافظة على البيئة الطبيعية وحمايتها من جميع التلوث والاستنزاف، وتقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية ؛
- نشر الوعي بالبيئة الثقافية والاجتماعية والحضرية والتعريف بالتوازن البيئي ؛

- عدم : إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد.

1 4 – **الأبعاد التكنولوجية**: تهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وتنقل المجتمع إلى عمر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدويرها داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:

- القوانين البيئة للحد من التدهور البيئي مع الأخذ بالنصوص القانونية الزاجرة؛
- استخدام تكنولوجيا أنظف وإيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مقل الطاقة الشمسية وغيرها.

والتكنولوجيا المدعومة التي تحافظ على البيئة هي تلك التكنولوجيا التي تقلل التلوث البيئي من خلال التقدم التقني الكبير، لأن المجتمع يستفيد من التكنولوجيا التي تصون البيئية، ويمكن اعتبار التطور التكنولوجي لصالح البيئة والاقتصاد إذا تحقق مايلي[5]:

- خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير؛
- التقدم التقني والتكنولوجيا المحسنة قابلة للتطبيق؛
- سيطرة الابتكارات التكنولوجية مع استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية ؛
- الحد من انبعاث الغازات وآثار المحروقات والحيلولة دون تدهور طبقة الأزون .

ثالثا: التجربة العربية في مجال التنمية المستدامة:

تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة و متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والإقتصادية والإجتماعية والصحية وصون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الإعتبار الظروف التاريخية و الحاضرة للمنطقة و التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية و التطورات العالمية.

1 **المقومات الإقتصادية العربية :**

الوضع الاقتصادي الدولي في الوقت الراهن يضع الدول العربية أمام العديد من تحديات التي ينبغ

حقق لها حلم التكامل الإقتصادي فيما بينها ، وفيما يلي نعرض الآن للمقومات الإقتصادية والتي
ِفر لدى الدول العربية ، ولعل أهمها[6]:

• **توافر الموارد الطبيعية** : حيث يتوافر بالدول العربية من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية
اسعة ، لو أحسن إستغلالها لكانت كافية لأن تمد الوطن العربي إحتياجاته من الموارد الزراعية
لازمة سواءا للتغدية أو الصناعة و غابات و مزارع و ثروة حيوانية وبترولية ومعدنية . كل هذه
موارد من شأنها أن تشكل أرضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين
ضعها الإقتصادي .

• **الموقع الإستراتيجي للوطن العربي** : حيث يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له أهميته
إقتصادية الخاصة ، فهو يحتل مركز متوسط بين ثلاث قارات هي آسيا و إفريقيا و أوربا ، ويطل
ضا على معظم بحار و محيطات العالم و هي : البحر المتوسط ، البحر الأحمر ، الخليج العربي
الخليج الأطلس و بحر العرب ، كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحار ومساقط
ائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.

❖ **توافر الموارد البشرية في الوطن العربي** : عدد سكان الدول العربية كاف لتنمية المنطقة العربية
شكل ذاتي ، كما أن توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الإستثمار الناجح و هو توفير حد
دنى من اليد العاملة ، كما أن الدول كثيفة السكان من شأنها أن تفرز كفاءات علمية يمكن أن تقلل
ن الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية ، وهذه الموارد البشرية إذا تم تنميتها و النظر
يها كموارد لنحقق تنمية مستدامة وتنافسية عالمية مستدامة عالية الجودة تنعكس بالإيجاب على
خرجات الاقتصاد العربي.

❖ **توافر رؤوس الأموال بشكل هائل** : ويرجع ذلك إلى ضخامة عائدات البترول ، هذه الأموال لم
سهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الإستثمار في الدول المتقدمة
، وهذه الأموال الخاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على إستيعابها داخل أوطانها، في
لوقت الذي توجد فيه عدة دول أخرى لديها القدرة على إستيعاب وإستغلال هذه الفوائض في
شروعات إستثمارية و إنتاجية مختلفة .

ولا شك أن هذه الأموال إن تم إستثمارها داخل الوطن العربي و توجيهها نحو عملية التنمية

❖ **إتساع السوق العربية** : و التي تمتد من الخليج إلى المحيط ، وتتوافر فيه كافة المعايير
الإقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا ، فهذا السوق يضم أكثر 20 مليون مستهلك ، وهو ما
يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الإقتصادي و بالتالي زيادة الإنتاج و تنوعه و نشوء
صناعات تتمتع بإقتصاديات كبيرة الحجم و الوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج
و بالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي .

❖ **زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام و الغاز الطبيعي** : حيث تملك حوالي 73 بالمئة
من الإحتياطي العالمي من البترول الخام، كما أنها تنتج حوالي 38.5 بالمئة من الإنتاج العالمي .
ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالي 9 بالمئة من جملة صادراتها، كما
أنها تملك حوالي 39.7 بالمئة من الإحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي .

وهذه المقومات يمكن أن تلعب دورا هاما في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي وتحقيق التنمية
المستدامة .

2. <u>المبادرة العربية للتنمية المستدامة:</u>

إن معظم الدول العربية إلى حد ما تتقاسم أولويات متشابهة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني
فيندرج تحت الاهتمامات الرئيسية لدول المنطقة موضوعات مثل مكافحة التصحر ،مثل الأمن
والسلام، جودة المياه،تدهور الأراضي والتصحر ،التمدن،نقل التكنولوجيا،التحويل والتجارة الدولية إلا
أن الاختلاف في الموارد الطبيعية يولد فروقاً بين بلاد المنطقة في مجال سياسات الطاقة وموقف
العمالة المهاجرة والفقر وأكدت المبادرة العربية للتنمية المستدامة بأنه بالرغم من التزايد المستمر
لمجالات القضايا المطروحة على منبر التنمية المستدامة والتي تتطلب تعددية القطاعات المشاركة
فيها على المستوى الوطني فان التنمية المستدامة مازالت تعتبر مجرد موضوع بيئي وهذا يؤدي إلى
انه لا يحضر الاجتماعات الخاصة بالتنمية المستدامة إلا ممثلو وزارات البيئة ووكالات البيئة في
الوقت الذي يدعى إلى تلك الاجتماعات بصورة دورية مندوبون من وزارات أخرى مثل المالية
والتخطيط والتجارة

3. <u>أهداف استراتيجية التنمية العربية:</u>

منذ عام 1992، توجه الدول العربية جهوداً مكثفة من أجل تحسين استدامة التنمية. وقد

.ول أعمال القرن 21، وأقرتها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومبادرة المياه والطاقة صحة والزراعة والتنوع البيولوجي (مبادرة ويهاب). ولا شك أن تقدماً معقولاً قد تحقق، إلا أن قطاع قتصاد العربي ما يزال يجابه عددا من الخصائص غير المستدامة والتي تتطلب اتخاذ إجراءا ت جلة لتبني سياسات تسخر الطاقة لأغراض التنمية المستدامة واتخاذ تدابير من شأنها تدعيم إسهام طاع في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تنفيذ مبادرات يمية وأنشطة عديدة سواء فيما بين دول المنطقة أو بواسطة المنظمات المعنية في الأمم المتحدة، بامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى في الدول العربية. وفيما يلي بعض أهداف تراتيجية التنمية العربية:

الحد من الفقر و البطالة؛

تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة و إزالة بؤر التوتر وأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط؛

تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة ؛

القضاء على الأمية و تطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتوافق مع إحتياجات التنمية المستدامة؛

دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية؛

الحد من تدهور البيئة و الموارد الطبيعية ، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي والمائي والمحافظة على النظم الايكولوجية و التنوع الحيوي ومكافحة التصحر ؛

تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية و تعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والإستعداد لها؛

دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم في وضع و تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة و مكانتها في المجتمع.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الـ دول العربية تتطلب صياغة أولويات العمل العربي

السياسات الإصلاح الإقتصادي و رفع مستوى التأهيل المهني و التعليم العام والفني و إيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، و ترشيد وحسن إستغلال الثروات المتاحة ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، و تعزيز دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في المشاركة في وضع و تنفيذ برامج التنمية المستدامة؛

- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة إختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن؛
- سن التشريعات الملزمة و تنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني و الإقليمي والتقييم الدوري لها و رفع الوعي لجميع فآت المجتمع و تطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الإعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها ؛
- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية و تطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر و تنمية الموارد المائية بإستخدام تقنيات عملية و متطورة كإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة ؛
- وضع سياسات بيئية وإقتصادية تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة، وتطويرها وترشيد إستغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة ، وتشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية وإقتصادية سليمة ؛
- إيلاء التنمية البشرية إهتماما أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني ورفع مستوى الوعي والثقافة والتأهيل؛
- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية والبيئية وخاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة ، والتحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والتلوث بمختلف أنواعه ؛
- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إل المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة؛

- تحديث التشريعات والقوانين ، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية ، لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف التقليدية ؛
- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الإتصالات و المواصلات لتسيير إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي ، وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي؛
- الحرص على الإنضمام إلى الإتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بما يخدم المصالح العربية ، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة ، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.
- تحقيق التكامل بين استراتيجيات وخطط وأهداف الطاقة المستدامة في إطار استراتيجيات والسياسات وخطط التنمية الوطنية.

رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة وتحسين فرص زيادة ويتم ذلك تشجيع ودفع التكنولوجيا التي ترفع كفاءة واستدامة عمليات إنتاج واستهلاك الطاقة ومن خلال زيادة حجم استثمارات القطاعين العام والخاص في أنشطة ومشروعات الطاقة .

توسيع نطاق وإمكانات وصول إمدادات الطاقة لكل المستهلكين.

الاستجابة لتزايد حجم الطلب المضطرد على الطاقة بسب النمو الاقتصادي ونمو السكاني (حوالي2% سنوياً حتى عام 2020).

دفع وتعزيز كفاءة الطاقة في جميع قطاعات الإنتاج والاستخدام النهائي.

دفع وتعزيز أنشطة اكتشافات النفط والغاز من اجل اكتشاف حقول جديدة.

توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات والوقود أكثر نظافة وبما في ذلك التحول إلى الغاز الطبيعي خاصة في قطاعي توليد الكهرباء والنقل وتحسين مواصفات الوقود والاعتماد المتزايد على الوقود الأنظف في قطاع النقل وخاصة الوقود الخالية من الرصاص.

لعمل على إدخال تطبيقات الطاقة المتجددة وزيادة استخدامها تدريجياً.

- دفع وتشجيع تطوير واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً وتحديد الإجراءات المطلوبة بيئياً لإنفاذ المتطلبات والتشريعات البيئية المرتبطة بها.
- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في جميع القطاعات الفرعية مثل تبادل الخبرات ، تكامل ودمج الأسواق، توسيع نطاق تجارة الطاقة غير المحدود وبخاصة ربط الشبكات الكهربائية وشبكات الغاز الطبيعي.
- تشجيع ودفع برامج بناء القدرات حول القضايا ذات الصلة بتنظيم الطاقة لأجل التنمية المستدامة.
- توسيع نطاق تبادل المعلومات حول البدائل التكنولوجية وإمكانات وشروط نقل التكنولوجيا.

2-معوقات مسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية:

أشار الإعلان إلى أنه بالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت ، فإن جهود التنمية المستدامة في الوطن العربي تواجه معوقات جمة ، تمتد آثارها لسنوات عدة من أهمها[8] :

عدم الإستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام و الأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية و الأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة و في إطار القرارات الدولية ذات العلاقة ، كما ركز على مشكلة الفقر في بعض الدول العربية ، التي تزداد حدة مع الأمية و البطالة و تراكم الديون و فوائدها ، كما تعرض لإستمرار الإزدياد السكاني في المدن العربية ، والهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية و انتشار ظاهرة المناطق العشوائية ، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

كما أرجع ظاهرة الجفاف و زيادة التصحر إلى تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام و ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ، كما أشار إلى محدودية الموارد الطبيعية وسوء إستغلالها ، بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للإستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة.

تحدث عن ضعف بعض المؤسسات التعليمية و البحثية العربية و تأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي و التقني في العالم و كذلك عن حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة .

كما أشار إلى عدم ملاءمة بعض التقنيات و التجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية و البيئية في الوطن العربي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل

معها . كما أبرز نقص الموارد المالية و تدني وضع البنية التحتية والحصار الإقتصادي على بعض الدول العربية ، كمعوقات رئيسية لمسيرة التنمية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، فإن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبنّي خطط وبرامج التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي:

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.
- الديون التي تمثّل - إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر -أهمّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
- الحروب والمنازعات المسلحة والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرّم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.
- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في مدن الدول النامية وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

- نقص الخبرات اللازمة لتتمكن من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

الخاتمة:

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتعزيز مسيرة التكامل الإقتصادي ، فالنقائص ما زالت كبيرة من خلال التراجع للمشاركة الشعبية ، استمرار انتهاك لحقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي يجب القيام بمجموعة الإجراءات التي تعبير نمطا جيدا في تسيير النظام الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق مطالب الديمقراطية والشفافية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

والحقيقة أن التنمية في هذه الدول لا يمكن تحريكها أو استدامتها إلا من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد الغائب في غالبية هذه الدول نظرا لطبيعة الحكم الذي يغلب عليه النظام الديكتاتوري وغياب الشفافية في تسيير أمور الدولة بالإضافة إلى انعدام الآليات الكفيلة بضمان التداول على السلطة وتنمية الديمقراطية.

لكن وضع إستراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يستدعي معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية ومقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها في ضوء الضغوط الناتجة عن العمليات التنموية المختلفة والقوى المحركة لها، وما تحدثه هذه الضغوط من تأثيرات على صحة الإنسان والموارد الطبيعية والاقتصاد وعلى أساس ذلك يمكن تحديد قضايا التنمية ذات الأولوية في الوطن العربي .

الهوامش والمراجع:

www.un.org/arabic/document/JARes/55/a-res-55-002.pdf (04-05-2008).

[2] حرفوش سهام، بوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان " الإطار النظري للتنمية المستدامة و مؤشرات